د.عبدالله اليوسفي يتوسط مديري وموظفي «عيسى حسين اليوسفي وأولاده»

كاميرات باناسونيك الرقمية ذات العدسات القابلة للتبادل

«عيسى حسين اليوسفي وأولاده» تطرح السلسلة «جي» من كاميرات باناسونيك لوميكس الرقمية بنظام العدسات القابلة للتبادل

أطلقت شركة عيسى حسين اليوسفي واولاده، احدث كاميرات باناسونيك الرقمية ذات العدسات القابلة للتبادل. وذكرت الشركة ان الكاميرا الرقمية DMC_GX1 تجمع بين الدقة الاخاذة والادائية المذهلة، وهي متوافقة مع نظام «لوميكس جي مايكرو سيستم» الذي يحقق للمحترفين مستويات متناهية من الدقة الفائقة مهما اختلفت ظروف التصوير المحيطة.

وقال مدير عام المبيعات في «شركة عيسى حسين اليوسفي وأولاده» وائل ديب: «الكاميرا الرقمية DMC_GX1 بنظام العدسات القابلة للتبادل لن تذهل هواة التصوير فحسب، بل المصورين المحترفين ايضا، وهي تجمع بين معايير استثنائية من حيث الدقة والادائية، ثم يأتي التصميم المدمج والمبدع متوجا لكل ما سبق».

وأشار الى ان نظام الضبط البؤري التلقائي التباينى في كاميرات «لوميكس جي مايكرو سيستم» يحقق سرعة خاطفة تناهز 0,09 ثانية، كما تتيح الكاميرا الرقمية DMC_GX1 امكانية التقاط الصور المتتابعة بسرعة 4,2 اطار في الثانية بدقة 16,0 ميغابكسل كاملة. ولا يقتصر ابهار الكاميرا الرقمية DMC_GX1 على الصور الرقمية الثابتة بل يمتد الى تسجيل افلام بنسق الدقة الفائقة الكاملة «اتش دي» 1920x1080 مع صوت ستيريو بصيغة «ايه في سي اتش دي» الفائقة من حيث فاعلية ضغط الملفات وتوافقها مع المعدات المرئية الصوتية المختلفة. كما يتوافر نظام الضبط التلقائي المتقدم، بما في ذلك نظام الضبط التلقائي العملي والتتبعي، عند تسجيل الافلام بحيث يتمكن جميع المصورين من تسجيل افلامهم المفضلة والتقاط اللحظات العابرة بدقة عالية ودون عناء يذكر. كما راعت باناسونيك المعايير الصارمة في تصميم الهيكلية الخارجية للكاميرا الرقمية DMC_GX1، مثل بقية كاميرات نظام «لوميكس جي مايكرو سيستم»، حيث اهتمت بأدق تفاصيل تصميمها من الخارج. ويمكن للمحترفين إلحاق وحدة المعاينة الحية Live View Finder (DMW_LVF2) الاختيارية، بتقريب 1,4 اكس (نحو 0,7x)، ما يعادل 1,440,000 نقطة. وهي متوافقة مع معيار UHS_I لبطاقات الذاكرة SDXC/SDHC، وتتوافر الكاميرا الرقمية DMC_GX1 باللونين الاسود والفضي، وهي الرفيق الامثل للمصورين الهواة والمحترفين الباحثين عن دقة اخاذة وأدائية هائلة ضمن تصميمات جذابة ومدمجة.

وائل ديب يتوسط الحضور خلال الاحتفال

.. وفي لقطة جماعية مع ضيوف الاحتفال

«الكويتية المتحدة للإعمار» ترعى المؤتمر الـ 10 لدور القطاع الخاص في مشروعات التنمية

دشتي: خطة التنمية تحتاج لإعادة تنظيم بين القطاعين

أعلنت الشركة الكويتية المتحدة للاعمار عن رعايتها لمؤتمر دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية في دورته العاشرة والذي يقام خلال 15 و16 يناير الجاري.

وقالت رئيسة مجلس الإدارة والعضو المنتدبة للشركة الكويتية المتحدة للاعمار م.سوسن إسماعيل دشتي ان الشركة قررت المشاركة في هذا المؤتمر الهام وذلك من منطلق الأهمية الكبيرة التي يحظى بها المؤتمر الذي يعد اكبر حدث محلي يناقش مشاريع التنمية في الكويت، مؤكدة أن مشاريع التنمية تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الكويتي وتطوير القطاع الاستثماري في البلاد سعيا لإيجاد بدائل أخرى للدخل وتوفير الخدمات المثلى للمواطن، مبينة أن أهمية المؤتمر تنبع من التوقيت الذي ينطلق فيه لاسيما ان القطاع الخاص في حاجة شديدة للتواصل مع المعنيين في الدولة حول آخر تطورات مشاريع التنمية. وقالت دشتي ان «الكويتية المتحدة للاعمار» التي تأسست منذ العام 2004 تعمل في ادارة المشاريع وقد بدأت كذراع هندسية لمجموعة كي جي ال والشركات الزميلة لها حيث قامت بتنفيذ مجموعة من المشاريع منها ميناء رأس الخيمة لصالح «كي جي ال» كما قامت بتنفيذ عدة مشاريع ومجموعة من المخازن لصالح شركة كي جي ال لوجستيك كما دخلت الشركة لاحقا في المشاركة بتنفيذ مشاريع أخرى مع شركاء في قطاع الهندسة والقطاع الإنشائي فضلا عن الدخول في مشاريع حكومية داخل الكويت. وأضافت ان الشركة لديها الآن عقد ادارة مشاريع تطبيق الهيكل التنظيمي لمطار الكويت الدولي بالتعاون مع شركة اينكو الاسبانية بعقد لمدة 5 سنوات وهو مشروع جار التنفيذ حاليا وقد بدأت الشركة فيه منذ عام كما لدى الشركة عقد آخر لإدارة مشاريع وزارة الأشغال العامة سوف تبدأ فيه خلال الفترة المقبلة بالإضافة إلى مشاريع أخرى تسير فيها مع الشركات الزميلة لإدارة الخدمات والمرافق بميناء عبدالله كما أن الشركة لديها عقد تنفيذ مكاتب لمجموعة الحميضي في منطقة الشويخ عوضا عن الموقع القديم لايكيا.

م.سوسن دشتي

نحتاج إلى هيئة مختصة للإشراف على تنفيذ خطة التنمية

وحول أهم متطلبات عمل شركات ادارة المشاريع قالت دشتي ان شركات ادارة المشاريع تركز عملها على 3 محاور أساسية وهي تحديد الوقت لتنفيذ المشروع والتكلفة والمطالبات المالية للقائمين على تنفيذ المشروع، مبينة أن مدير المشروع لو نجح بالتعاون مع استشاري الإشراف على المشروع وهو المكتب الذي صمم المشروع فان النجاح سيكون حليف المشاريع وسيتم انجازه في الوقت المناسب.

وقالت دشتي ان بعض مكاتب ادارة المشاريع فقدت خلال المرحلة الماضية بعض تلك العناصر وهو ما تسبب في تأخير تنفيذ بعض المشاريع لمدد زمنية كبيرة وبالتالي في ارتفاع تكلفة تلك المشاريع، مؤكدة أن القطاع الخاص حريص على عنصر الوقت وتقليل التكلفة في تنفيذ المشاريع ونحن كذراع هندسية لشركة كبيرة فقد ادركنا اهمية تلك العناصر وهو ما يوفر لنا عنصر النجاح في عملنا سعيا لتقليل التكلفة الزائدة في حال وجود بعض التغييرات على تنفيذ المشاريع وذلك حسب رؤية المالك الذي قد يحتاج الى بعض التعديلات خلال عملية تنفيذ المشاريع.

خطة التنمية

وأكدت دشتي أن خطة التنمية كرؤية لمستقبل الكويت تعتبر من الأمور الرائعة وقد كانت البداية لتلك الخطة أكثر من رائعة ولكن مع مرور الوقت فقدت الكثير من قوتها بعد التدخل السياسي وتعارض المصالح.

وبينت أن خطة التنمية واجهت مشكلة أساسية منذ البداية تمثلت في عدم وجود هيئة مختصة للإشراف على تنفيذ مشاريع التنمية والتي كانت ستقوم بوضع آلية العمل وخطط التنفيذ لتلك المشاريع للخروج بها إلى حيز التنفيذ بسرعة اكبر من الحالية لاسيما ان الدورة المستندية في الكويت مازالت احد اكبر العوائق في تنفيذ المشاريع الجديدة كما أن الجهاز الفني لدراسة المشاريع التنموية لا يملك من الخبرات ما يمكنه من تحقيق هذا العنصر حيث انه كان بحاجة منذ البداية إلى مستشار عالمي يوفر له الاستشارات الفنية لطريقة العمل وتدريب الموظفين داخل هذا الجهاز الذي مازال يحتاج إلى العديد من الجهود لرفع مستوى العاملين فيه ليستطيع ان يحقق متطلبات خطة التنمية. ودعت دشتي إلى فتح باب الحوار بهدف صياغة آلية أو ميثاق أو قائمة تحدد بالأرقام الواضحة مقدار الدور الذي يمكن للقطاع الخاص ان يلعبه في تنفيذ خطة التنمية واعتبرت أن من شأن هذا الحوار الخروج بآليات محددة ونطاق واضح يقيس مقدار الفرص المتاحة أمام القطاع الخاص للنهوض بأكبر خطة تنموية في تاريخ الكويت.

مشاكل التمويل

وحول معوقات التمويل لدى القطاع الخاص بوجه عام، طالبت دشتي بضرورة قيام الحكومة بتوفير الضمانات المتعلقة بتمويل المشاريع التنموية وهو ما يجب أن ينعكس إيجابيا على موقف البنوك المحلية من الإقراض لاسيما في ظل القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقة بين الشركات العقارية الإنشائية والجهات الممولة.

ولفتت إلى أهمية إعطاء مساحة اكبر من المرونة والثقة بين الجهة الممولة والطالبة للتمويل، بما يخدم مصالح ومتطلبات الجهتين، وما ينعكس أثره الإجمالي على الاقتصاد القومي بشكل عام.

واختتمت دشتي تصريحها بالتأكيد من جديد على أن الكويت تحتاج إلى المزج بين مميزات القطاعين العام والخاص وتوفير المجال للمبدعين للمساهمة في مشاريع التنمية حيث يمكن للقطاع الخاص أن يكون المحرك الأساسي لمشاريع التنمية اذا ما توافرت له المقومات اللازمة لذلك.

وأضافت ان الخطة التنموية تمثل مستقبل الكويت، وان دور القطاع الخاص يأخذ بعدا محوريا ومركزيا في مشاريع التنمية، لاسيما أن هذا القطاع لديه الخبرة الكافية لانجاز مشاريع تنموية كبيرة كالتي تضمنتها خطة التنمية الحالية، وهذا لا يعني اختزال دور القطاع العام حيث ان القطاعين العام والخاص شريكان في إنجاحها.

خلال زيارته لبيت عبدالله

الياقوت: «بوبيان» حريص على دعم المشروعات ذات الطبيعة الاجتماعية

وفد بوبيان في جولة في بيت عبدالله

أكد مدير عام مجموعة الشؤون الإدارية في بنك بوبيان وليد خالد الياقوت ان البنك حريص على دعم المشروعات ذات الطبيعة الاجتماعية والإنسانية والتي تحقق الاستفادة لأكبر قطاع ممكن في المجتمع بمختلف شرائحه. جاء ذلك في تعليق للياقوت عقب الجولة التفقدية التي قام بها عدد من موظفي البنك من اعضاء فريق خدمة المجتمع من المتطوعين والمتطوعات الى المقر الجديد لبيت عبدالله الخيري المخصص لرعاية الأطفال الذين يعانون من أمراض مستعصية في الكويت والذي يتوقع ان يتم افتتاحه قريبا كواحد من اهم وابرز المشروعات الإنسانية ليس على مستوى الكويت فحسب بل والمنطقة والعالم. وكان في استقبال وفد البنك كل من مرجريت الساير مدير الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفيات (KACCH) والرئيس التنفيذي لبيت عبدالله رشا الحمد الى جانب عدد من العاملين في بيت عبدالله حيث قاموا باصطحاب ممثلي بنك بوبيان في جولة تفقدية في أرجاء المبنى داخليا وخارجيا.

وقدم الياقوت الشكر للقائمين على بيت عبدالله على الجهود التي يقومون ببذلها من اجل المرضى من الأطفال والذين يعيشون اياما صعبة وحرصهم على إخراج هؤلاء الأطفال من الحالة النفسية السيئة التي يمكن ان يعانوها الى جانب دورهم في التخفيف عن الأهالي. وأشار الياقوت الى ان أروع ما يمكن استخلاصه من تجربة بيت عبدالله الرائدة انها تجربة كويتية فريدة من نوعها بدأت بجهود بسيطة حتى وصلت الى ان اصبحت نموذجا عالميا يقتدى به وتحرص الكثير من الدول على تقليده والاستفادة من خبرات الكويت في هذا المجال.

من جانبهما، شكرت مرجريت الساير ورشا الحمد بنك بوبيان على ما قدمه من دعم لمختلف الأنشطة سواء التي تقوم بها الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفيات (KACCH) او التي يقوم بها بيت عبدالله.

15 مليار درهم مجموع الإنفاق في مهرجان دبي للتسوق 2011

أعلنت مؤسسة دبي للفعاليات والترويج التجاري، إحدى مؤسسات دائرة التنمية الاقتصادية، والجهة المنظمة لمهرجان دبي للتسوق، عن الانطلاقة الرسمية لمهرجان دبي للتسوق 2012 في نسخته الـ 17، وذلك يوم الخميس الموافق 5 يناير، وسيستمر الحدث الضخم لـ 32 يوما، ويختتم في 5 فبراير المقبل.

وأظهرت دراسة أعدتها مؤسسة يوغوف سيراج للأبحاث بتفويض من مؤسسة دبي للفعاليات والترويج التجاري أن قطاعات الطيران والضيافة والبيع بالتجزئة حققت انتعاشا اقتصاديا كبيرا أثناء الموسم السابق من مهرجان دبي للتسوق، حيث أسهم المهرجان في ضخ حوالي 15 مليار درهم في تلك القطاعات، توزعت بين السياح القادمين من دول المنطقة وباقي أنحاء العالم والمقيمين على أرض الدولة في دبي وباقي الإمارات، حيث أنفق السياح من خارج الدولة حوالي 5,9 مليارات درهم، في حين أنفق الزوار من الإمارات الأخرى حوالي 6,6 مليارات درهم، وأنفق المقيمون في دبي حوالي 2,5 مليار درهم، وحضر فعاليات المهرجان حوالي 3,9 ملايين شخص.

وتحمل الحملة الترويجية لهذا العام شعار «دبي تتألق في مهرجانها»، وقد تم تصميم فعاليات هذا الموسم لتقديم الأفضل لزوار دبي والمقيمين على أرضها استنادا إلى العناصر الـ 3 الرئيسية التي قام عليها المهرجان منذ انطلاقته، وهي متعة التسوق والترفيه العائلي والربح الوفير، حيث ستحمل أجندة هذا الموسم الكثير لضيوفه، من متعة التسوق ضمن أكبر مجموعة من العلامات التجارية المتواجدة في مدينة واحدة، إلى الفعاليات الترفيهية المتنوعة في عدد من الوجهات المتميزة، وحتى فرص الربح لجوائز ضخمة ستغير حياة الفائزين بها إلى الأفضل.

وقالت الرئيسة التنفيذية لمؤسسة دبي للفعاليات والترويج التجاري ليلى سهيل: «جاءت نتائج هذه الدراسة بينما نستعد لاستقبال الموسم الـ 17 للمهرجان، لتثبت بقوة أن المهرجان يسهم في تعزيز اقتصاد دبي من خلال زيادة الإقبال على التسوق والسياحة في الإمارة» وأضافت «هذه الدراسة توضح مدى أهمية هذا الحدث الذي لا يقتصر الاهتمام به على المقيمين في دبي والدولة، بل ان الكثيرين في أنحاء العالم يهتمون به ايضا»، وعن توقعاتها لأعداد الزوار خلال هذا الموسم قالت «نتوقع زيادة في أعداد الزوار خلال هذا الموسم».

جانب من أحداث المهرجان السابق